Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وابحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

سياسة الإدماج الفرنسية للإمبراطور نابليون الثالث في الجزائر و أثرها على الجزائريين إبان الفترة 1860-1870

The French assimilation policy of Emperor Napoleon III in Algeria and its impact on the Algerians during the period 1860-1870

Benamara Zouina- بن عمارة زوينة1

1 - PhD student, University Djillali Liabes-Sidi-Bel-Abbes, College of Humanities and Social Sciences-Department of Humanities, Labo-Algeria history and Society.

طالبة دكتوراه، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية-قسم العلوم الإنسانية، مخبر الجزائر: تاريخ ومجتمع.

zouweyna.benamara@univ-sba.dz

تاريخ الاستلام: 2022-07-20 تاريخ القبول: 2022-12-13

الملخص باللغة العربية:

جاءت هذه الدراسة لفهم سياسة الإدماج الفرنسية التي تبناها الإمبراطور نابليون الثالث في الجزائر وبيان أثرها على الجزائريين إبان الفترة 1860-1870؛ هذه السياسة التي تقوم على مبدأ إخضاع واستغلال الجزائريين دون غيرهم من المستوطنين، سار على أساسها نابليون الثالث مجسدا فيها خطى أسلافه فضلا عن رؤى جديدة طبقها على أرض الواقع على نحو يتيح إحكام قبضة فرنسا على الجزائر سياسيا، عسكريا، اجتماعيا، ثقافيا واقتصاديا، وعليه كان الأخير منفذا وراسما لسياسة أقل ما يقال عنها أنها تخدم المصلحة والنفوذ الفرنسي على أرض الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

الإدماج؛ الإمبراطور نابليون الثالث؛ الجزائر؛ الجزائريين؛ سياسة.

Abstract:

This study came to understand the French assimilation policy adopted by Emperor Napoleon III in Algeria and to show its impact on the Algerians during the period 1860-1870; this policy, which is based on the principle of subjugating and exploiting the Algerians, without any other settlers, Napoleon III walked on its basis, embodying the footsteps of his predecessors, as well as new visions he applied on the ground in a way that allows for the tightening of France's grip on Algeria politically, military, socially, culturally and economically, accordingly, the latter was an implementer and author of a policy, to say the least, that serves the French interest and influence on the land of Algeria.

Keywords:

Assimilation; Emperor Napoleon III; Algeria; Algerians; Policy.

مقدمة:

شهدت الجزائر مرحلة حرجة من تاريخها أين تعرضت لاحتلال فرنسي غاشم سنة 1830 والذي أخضعها لعديد من السياسات القمعية بغية إحكام سيطرته المطلقة عليها، وكان من أبرز صور تلك السياسات المنتهجة سياسة الإدماج القائمة على مبدأ التماثل بين المستعمرة ودولة الأصل إلا أن هذا المبدأ عرف اتجاها معاكسا في تطبيقه على الجزائريين الذين تعرضوا بموجب تلك السياسة للإخضاع والاستغلال خاصة في عهد الإمبراطور نابليون الثالث، هذا الأخير الذي امتاز عهده بوضع إجراءات وقوانين تهدف لإحكام قبضة فرنسا على السكان المحليين على المدى البعيد، وهو ما أشار له بوضوح في رسالته المتعلقة بسياسة فرنسا في الجزائر والتي تضمنت عديدا من النقاط التي اعتبرها القاعدة والأساس التي يجب السير وفقها لتحقيق الأهداف المرجوة للدمج، وعليه سيتم تركيز هذه الدراسة على أهم ما جاءت به الرسالة الإمبراطورية بتاريخ 20جوان 1865من أجل فهم الرؤية الحقيقية للأخير حول سياسة الإدماج الفرنسية بالجزائر.

من هذا المنطلق يتم طرح الإشكالية التالية:

هل كان الإمبراطور نابليون الثالث من خلال تطبيقه لسياسة الإدماج الفرنسية بالجزائر منفذا لسياسات من سبقه أو راسما لسياسات جديدة لم تكن من قبل، وما نوع التأثير الذي أحدثته على الجزائريين إبان الفترة 1860-1870؟

من هذه الإشكالية حُددت **الفرضيات** التالية:

إن سياسة الدمج التي سلكها الإمبراطور نابليون الثالث كانت بُغية خدمة المصالح الفرنسية فقط دون الجزائريين.

الأعمال التي قام بها نابليون الثالث كان بهدف إخضاع الجزائريين دون غيرهم من المستوطنين.

الجزائريون كانوا مجرد حقل تجارب للإجراءات التعسفية التي جاءت بها السياسة التي جسدها الإمبراطور على أرض الواقع.

وتتمثل **أهداف البحث** في التالي:

إحياء التاريخ الوطني للجزائر في مرحلة من المراحل الهامة التي مر بها إبان الفترة الاستعمارية الفرنسية.

تسليط الضوء على سياسة الإدماج التي تعتبر من أهم السياسات التي انتهجتها فرنسا بالجزائر بغية القضاء على شعب له شخصية وتاريخ عريق.

إبراز الدور الكبير الذي مارسه الإمبراطور نابليون الثالث من خلال إجراءاته بالجزائر عن طريق السياسة السالفة الذكر والتي كان لها عميق الأثر على المجتمع الجزائري، وهو الأمر الذي تبنته الحكومات الفرنسية التي توالت على حكم الجزائر في مرحلة لاحقة.

وفيما يتعلق بالمنهج المستعمل في هذا البحث والذي يتلاءم مع طبيعة الموضوع فقد تم اعتماد **المنهج التاريخي** الذي يقوم على جمع المادة العلمية من المراجع المختلفة ثم صياغتها بتحليلها لتكوين قطع متكاملة من المعرفة التاريخية.

كما سيتم الإجابة عن الإشكالية المطروحة وفق أربعة محاور أساسية؛ المحور الأول سيتناول بالدراسة الدمج السياسي، يليه المحور الثاني الذي سيتطرق للدمج العسكري، ثم المحور الثالث الذي سيتم فيه بيان مظاهر الدمج الاجتماعي والثقافي، يتبعه المحور الرابع والأخير الذي يتمحور حول الدمج الاقتصادي.

إن ما يلاحظ على سياسة الدمج بأن ملامحها الأولى ظهرت بشكل جلي على أرض الواقع منذ الأيام الأولى للاحتلال من خلال مختلف القوانين والقرارات التي تبنتها فرنسا من حكومة، إدارة، جيش ومستوطنين، وهذا ما جسده القرار الإمبراطوري الذي يقضي بإلحاق الجزائر بفرنسا سنة 1834 والذي يعتبر أولى القرارات التي قضت بدمج الجزائر بفرنسا لتتوالى بعد ذلك مختلف الآليات والإجراءات الفرنسية التي تخدم هذا الطرح.

وفي ثنايا هذه الدراسة سيتم التطرق لأهم ما ميز السياسة السالفة الذكر، بإبراز الجوانب التي لمستها بإيعاز من الإمبراطور نابليون الثالث، كما سيتم التنويه لما شهدته هذه الأخيرة في عهده من متغيرات ارتكزت على نقاط محورية وجوهرية لتوسيع نطاقها ومجالها بالجزائر على المدى البعيد، إضافة لأهم ما قام به الأخير من أعمال لترسيخها بالمجتمع الجزائري والتي اعتبرت بمثابة القاعدة التي تبنتها وسارت عليها الحكومات الفرنسية المتعاقبة على حكم الجزائر في مرحلة لاحقة، وسيتم عرض هذه النقاط وغيرها بالتركيز على ما جاءت به الرسالة الإمبراطورية على وجه الخصوص.

المحور الأول: الدمج السياسي:

اختمرت فكرة مشروع دمج الجزائر في فرنسا بذهن نابليون الثالث (1808-1873) منذ سنة 1852 وهو ما جاء في تصريحه إبان هذه الفترة معبرا عن ضرورة المسألة: (مقابل مرسيليا مملكة شاسعة يجب إدماجها لفرنسا)[1]، لذلك أخذت سياسة الدمج شكلا جديدا بعد قيام الأخير بزيارته الأولى إلى الجزائر إبان الفترة 17 و19 سبتمبر 1860، والتي بدأت تهتم ظاهريا بشؤون السكان الأصليين وتسعى إلى دمجهم في المؤسسات الاستعمارية، مع العلم أن الغاية الأولى والأخيرة من السياسة السالفة الذكر تمحورت حول خدمة مصالح الوطن الأم أولا ثم خدمة مصالح المعمرين الأوروبيين ثانيا[2]، وما يؤكد ذلك (P. de Méneville) الرئيس السابق لمحكمة الجزائر سنة 1860 بقوله بهذا الخصوص: (سيأتي يوم ستشكل فيه الجزائر ولاية فرنسية فقط)[3].

في هذا الإطار أيضا تجدر الإشارة لما جاء في بيان للإمبراطور وُجِّه للعرب بتاريخ 5 ماي 1865: (عندما وضعت فرنسا قدمها على أرض إفريقية قبل خمسة وثلاثين عاما لم تأت لتدمير جنسية شعب بل على العكس لتحرير هذا الشعب من القمع العلماني، إذ استبدلت الهيمنة التركية بحكومة ألطف وأكثر عدالة وأكثر استنارة)[4]، من جهته كذلك حثّ الأخير على ضرورة أن تكون أعمال المكاتب العربية تتفق مع المبادئ التي وضعها في الرسالة الإمبراطورية المتعلقة بسياسة فرنسا في الجزائر بتاريخ 20جوان 1865[5]، هذه الرسالة التي أشارت إلى ضرورة احترام القبائل ووصول المسلمين إلى وظائف مدنية، وإمكانية حصولهم على الجنسية الفرنسية[6] لكن بشرط التخلي عن أحوالهم الشخصية.

إن ما يستشف من أقوال نابليون الثالث بأن فيها تناقضا ملحوظا؛ إذ تارة يدعوا الجزائريين للحصول على الجنسية الفرنسية وتارة أخرى يؤكد على رغبته في المحافظة على الجنسية الجزائرية، ثم بعد ذلك يقوم بإصدار قانون المواطنة الفرنسية بتاريخ 14 جويلية 1865، هذا القانون الذي فرض على الجزائري التخلي عن أحواله الشخصية الإسلامية إذا أراد التمتع بحقوق المواطن الفرنسي، فأين يكمن هنا الحفاظ على الجنسية الجزائرية حسب قول الأخير !

ولعل من المناسب في هذا المقام التنويه للجهود الاستعمارية الحثيثة لتغيير الوضع القانوني للسكان المحليين عن طريق القضاء على الجنسية الجزائرية بهدف دمج الفرد الجزائري ضمن القوانين والقوالب الفرنسية خاصة من خلال صدور القانون السالف الذكر (قانون المواطنة الفرنسية)، هذا القانون الذي كان له واقع الأثر على الحالة القانونية للجزائريين، إذ نصت مادته الأولى على أن الأهلي المسلم فرنسي يبقى خاضع للقانون الإسلامي قد يقبل للعمل في جيش البر والبحر، يمكن استدعاؤه لوظائف مدنية ووظائف في الجزائر يحق له بناء على طلبه التمتع بحقوق المواطن الفرنسي، في هذه الحالة تحكمه القوانين المدنية والسياسية لفرنسا[7]، ووفق هذه المادة يتضح أن سياسة نابليون في هذا الجانب كانت قائمة على فتح باب المواطنة الفرنسية أمام الجزائريين من خلال تشريع 1865، هذا التشريع الذي يُحدد الوضع الجديد للجزائريين، بحيث اعتبرهم جميعا رعايا فرنسيين يخضعون في الخارج نظريا فقط لحماية قناصل فرنسا، كما أنهم لا يتمتعون إطلاقا بنفس حقوق المواطنين الفرنسيين إلا بمقتضى التخلي عن قانون أحوالهم الشخصية، وقد ظل وضع الجزائريين دائما من الدرجة الثانية وبقي على تلك الحال إلى غاية طرد الفرنسيين من الجزائر[8].

فهذا القانون أو التشريع لم يُطبق على أرض الواقع بالنسبة للجزائريين بحيث بقي حبرا على ورق، وذلك يرجع لما عُرفت به فرنسا من تملص وعدم الوفاء بالوعود الذي امتازت به منذ مجيئها للجزائر محتلة مستعمرة، ودليل ذلك أيضا بالعودة لوثيقة الاستسلام الموقعة بتاريخ 5 جويلية 1830 التي نصت بصريح العبارة على أن: (ممارسة الدين تبقى حرة) إلا أن هذه المادة خضعت لتغييرات عديدة وأُرغم الجزائريون على الخضوع للقانون الفرنسي والمحاكم الفرنسية[9]، وبناء عليه فتصريح مجلس الشيوخ الذي كان مؤكدا على نقطة أن مسلمي الجزائر فرنسيون، هذه الصفة التي تُخوِّل لهم الحق في حماية الحكومة، لأنه يقول صراحة بأن المسلم فرنسي، لكن بالرغم من ذلك فإن السكان الأصليين لم يتمتعوا بالحقوق المدنية المنصوص عليها في الدستور الفرنسي، بالمقابل كان يُطبَّق عليهم قانون العقوبات في حالة الجنحة والجناية[10]، إلى جانب ذلك كان من المنطق والعدل مطالبة المستوطنين بالتجنس بالجنسية الجزائرية مثلا باعتبار أن هناك فروق عديدة بين الطرفين؛ مثل الفرق الواضح في العدد إلا أنه تم التضحية بالجنسية الجزائرية على حساب الجنسية الفرنسية، وعليه تم العمل بشتى الوسائل والأساليب بحجة القوانين الفرنسية لتنظيم شؤون الجزائريين وذلك بغية القضاء على الجنسية الجزائرية.

المحور الثاني: الدمج العسكري:

إن فكرة استغلال الجزائريين من طرف الجيش الفرنسي للاعتماد عليهم في التوسعات الداخلية كان أمرا لابد منه في نظرهم، لذلك سعى قادة جيش الاحتلال وكان أولهم الكونت (De Bourmont) الذي كان متأكدا من أن السيطرة على الجزائر ليست بالأمر السهل، لذلك تم العمل على استغلال العناصر المحلية لتقوية جيش الاحتلال حتى يتمكن من غزو مختلف المناطق، ومن أجل ذلك سعى الاحتلال الفرنسي منذ الوهلة الأولى إلى تشكيل فرق عسكرية من السكان المحليين ليتحولوا إلى أداة يعتمد عليها الاستعمار في فرض سيطرته على البلاد[11]، هذه العملية التي شهدت تطورا ملحوظا خاصة مع صدور القرار الإمبراطوري بتاريخ 25 جوان 1861؛ هذا القرار الذي حدد للجزائريين مكافأة قدرها 50 فرنك مقابل الالتزام بأربع سنوات تجنيد[12]، وكان الهدف من هذه المكافأة جذب المزيد من السكان المحليين لدمجهم في صفوف قوات الاحتلال، في هذا الشأن أيضا عبَّر أحد جنرالات نابليون الثالث عن أهمية تلك العملية سنة 1864 بقوله: (إن الجنود الجزائريين سيساعدوننا على إدماج الجزائر بعد أن يتعرفوا على لغة وعادات المتروبول، لأنهم سيحملون إلى وطنهم الأفكار السامية لفرنسا ويصبحون بهذه الطريقة دعاة لحضارتنا)[13]، هذا الرأي الذي أكده الإمبراطور بقوله: (أكثر ما يمكن أن تقدمه الجزائر لفرنسا هو الجنود)، وهو ذات الموقف الذي اتخذه (Eugène Lunel) الذي رأى أنه من خلال عملية تطبيق قانون التجنيد على الأهالي سيتم تزويد فرنسا ب 35000 جندي، وبحسب الأخير هناك مجموعة نقاط يجب التقيد بها

لتحقيق الاستفادة المثلى من تجنيد الجزائريين ضمن القوات الفرنسية منها: وجوب مضاعفة عدد الجنود الجزائريين وليتم ذلك لابد من زيادة مدة الخدمة العسكرية إلى خمس سنوات، يضاف له أن انخراط أو إعادة انخراط الجزائريين ضمن القوات الفرنسية يُمكِّنهم من الحصول على مكافأة قدرها 200 إلى 300 فرنك، وعند خروج المجند الجزائري من الخدمة العسكرية يحق له امتلاك من 2 إلى 3 هكتار من الأراضي لكل 5 سنوات تجنيد، أما في حالة تجنيده لمدة 25 سنة فإن ذلك سيضمن له امتلاك قطعة أرض تتراوح مساحتها ما بين 10 إلى 15 هكتار[14].

من زاوية أخرى وفي إطار وضع قوانين تعمل على خدمة المصالح الفرنسية عن طريق دمج الجزائريين ضمن القوات الفرنسية، يمكن الإشارة للمرسوم الصادر بتاريخ 21 أفريل 1866 الذي يحدد الوضع العسكري للأهالي الجزائريين على أساس جديد؛ إذ نصت المادة الأولى من هذا المرسوم بأن قوات الأهالي هي جزء من الجيش الفرنسي، وعليه اعتبارا من هذه الفترة تم دمج الجزائريين في قوات الاحتلال[15]، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن هذه الجهود كانت ترمي لتسهيل مهمة الإدارة الاستعمارية في ربط الجزائريين بفرنسا لكي تستطيع التحكم بهم وقيادتهم وفق قوانينها وتشريعاتها دون أخذ بعين الاعتبار قبول الجزائريين بها أو رفضها.

المحور الثالث: الدمج الاجتماعي والثقافي:

أولا- تفكيك البنية الاجتماعية التقليدية للقبيلة:

كان الطابع العام للملكية في الجزائر يختلف من المدينة إلى الريف، فتكون الملكية فردية في المدن ولكنها جماعية في الأرياف[16]، وبما أن الأرض كانت محور حياة الإنسان الجزائري ومصدر عيشه استغلت سلطات الاحتلال هذه النقطة واتخذتها كوسيلة ضغط ضد السكان الأصليين، وهو الأمر الذي سار في فلكه الإمبراطور نابليون الثالث، وما يبين ذلك ظهور مسألة المملكة العربية لأول مرة في عهده بتاريخ 1 نوفمبر 1861 والتي كانت مسألة واضحة عن الإدماج[17]، وقد تم التعبير عن هذه المسألة (المملكة العربية) بصريح العبارة برسالة نابليون الثالث إلى المارشال (Pélissier) يوم 6 فيفري 1863 بقوله: (الجزائر ليست مستعمرة حقيقية، لكنها مملكة عربية، السكان الأصليون مثل المعمرين لهم حق متساو في حمايتي، وأنا إمبراطور العرب وإمبراطور الفرنسيين) [18]، يبدو من خلال قول الأخير أنه يعمل على تحقيق سياسة كفيلة لتجسيد المصالحة بين المعمرين والعرب إلا أن الواقع كان عكس ذلك، فالأخير أعلن في نفس الرسالة عن فكرة إنشاء الملكية الفردية من خلال تقسيم القبائل إلى دواوير لتسهيل مصادرتها، وكان يحاول إقناع العرب بالتكيف مع فكرة المملكة العربية التي طرحها، كما حملت الرسالة توضيحات ماكمهون التي بيَّن فيها نيته في إصدار قانون خاص بالملكية العقارية في الجزائر، وهو المتعلق بالقرار المشيخي سيناتوس كونسولت الذي ناقشه مجلس الشيوخ الفرنسي في 8 أفريل 1863 وتمت الموافقة على صدوره يوم 22 من نفس الشهر[19].

وما يجب توضيحه في هذا الصدد حول قانون الاستشارة المشيخية سيناتوس كونسولت بأنه جاء لتكريس آراء الإمبراطور، كما كان يحوي أكثر المعلومات الخاصة بحالة العقار[20]، إذ من خلاله تم تفكيك القبيلة لكي يتم بعد ذلك تأسيس الدوار، وعلى هذا الأساس تم سن الصك القانوني لإخماد التنظيم القبلي من قبل الإمبراطور بسبب القانون السالف الذكر في شكل مجلس استشاري سنة 1863، وكان القصد منه تحديد خصائص كل قبيلة وتزويد سكانها بسندات ملكية وفقا للقانون الفرنسي، وقد اعتبره (X. Yacono) (أعظم أداة لتفكك القبائل)، أما (Augustin Bernard) فيعتبره (آلة الحرب الأكثر فاعلية التي يمكن تخيُّلها ضد الدولة الاجتماعية القديمة[21]، فضلا عن ذلك، يُعدّ إجراء سياسيا ميَّز تاريخ الملكية الفردية في الجزائر، وهو مؤسس على ثلاث عمليات؛ الأولى تحديد أراضي القبائل، والثانية توزيع الأراضي المحددة بين الدواوير، والأخيرة التقطيع الفردي للأراضي داخل كل دوار، فبعد تأسيس الدوار عام 1863 أصبح من المهم تنظيمه، وعلى أساس ذلك صرَّح نابليون الثالث في شهر جوان 1865 ببرنامج ضخم لتوسيع النظام البلدي، وهو المرسوم الأول الذي صدر في 27 ديسمبر 1866 الذي يُنشأ النظام البلدي داخل المناطق المدنية[22].

وحتى تتضح الرؤية أكثر حول عملية تفتيت القبائل بعد تطبيق قانون 1863 تجدر الإشارة لما أمر به المارشال (Randon) بتاريخ 3 افريل 1865 لبدأ عمل تكوين الملكية الفردية في أراضي العرش من خلال قبيلتين صغيرتين[23]، إذ عمل الأخير على الخلط بين القبائل المختلفة في الدوار الواحد، وقد هدفت السلطة الاستعمارية وراء هذا الإجراء للقضاء على الروابط السياسية والاجتماعية التي تشكلها القبيلة، وفي هذا الشأن يقول أحد الإداريين بأنه عندما تم

إرسال إشعار بأن مجلس الشيوخ سيُطبَّق على قبيلة أولاد رشاش جاء زعماء الأهالي وكان الذُّعر يرتسم على وجوههم ويذرفون الدموع، وقالوا عن الإجراءات الفرنسية بأن دستور الملكية الفردية يُعتبر حُكم الإعدام للقبيلة، وفعلا بعد مرور 20 سنة من تنفيذ هذه الإجراءات لم يعد هناك وجود لقبيلة أولاد رشاش، وعلى الرغم من الانعكاسات السلبية الكثيرة لهذا القانون بالنسبة للسكان الأصليين إلا أن (X. Yacono) أكد على الرغبة المستمرة في تفكيك النظام القبلي بقوله: (ومع ذلك هناك هدف سعينا دائما إلى تحقيقه، لأنه يعتبر ضروريا للهيمنة الفرنسية... وهو تفكك القبيلة الذي كان من المفترض أن يؤدي إلى تحرير الأفراد ودمجهم في المجتمع الاستعماري)[24]، وهذا دليل على رغبة الإدارة الاستعمارية في استعمال كل الوسائل المتاحة لتحقيق هدفها في السيطرة بغض النظر عن الانعكاسات الخطيرة لهذه الإجراءات على الجزائريين، ومن الأمثلة أيضا عن انعكاسات قانون 1863 على السكان الأصليين بأنه تم إنكار مصداقية العائلات الكبيرة وإلغاء أهميتها، بحيث تم أخذ أفضل الأراضي منهم، ثم تأجير جزء كبير من هذه الممتلكات إلى نفس هؤلاء العرب[25]، فالقانون السالف الذكر الذي يَدَّعي أن القبائل هم أصحاب الأراضي التي يتمتعون بها، لم يُنه نظام القمع بل غيَّر شكله واسمه إلى نظام المصادرة للمنفعة العامة[26]، فضلا عن ذلك فتأسيس ما سمي بالدوار في 13 ماي 1863 كان له أهداف خفية أخرى هدفت لها سلطات الاحتلال، وهذا ما أكده (Piquet) في قوله: (يجب أن يكون الدوار كما تصوره مجلس الشيوخ عام 1863 هو بلدية الغد، يحتوي على جميع العناصر، عدد كاف من السكان يتراوح عددهم ما بين 2000 و6 أو 8000 نسمة (السكان الأصليون) ومساحتها حوالي هكتار واحد لكل ساكن)[27].

إلى جانب ذلك كان يتم كل سنة عن طريق اللجان التي تتنقَّل عبر أراضي البلديات المختلطة من أجل ترسيم الأراضي الخصبة بغية إنشاء المراكز الأوروبية، ثم تُقدم اللجان عملها للحاكم العام الذي يضع كل التجهيزات لخدمة احتياجات الاستعمار وذلك لإعطاء الحملة الاستعمارية كل الدعاية الممكنة، ونتيجة لذلك يقوم السكان الأصليون باستبدال 30 أو 40 هكتار عاشوا بها مقابل مبلغ مالي يقدر ب 1500 إلى 2000 فرنك، وهذا يعني أنه بدلا من الأراضي الكافية لاحتياجاتهم طول حياتهم يكون لديهم رأس مال واحد يستنزفونه في عام أو عامين[28].

واستنادا إلى ما سبق يتبين أن الواقع الذي مرَّ به الجزائريون أثبت أن ما جاءت به الرسالة الإمبراطورية لم تكن في مصلحتهم؛ إذ أن أقوال نابليون الثالث كانت تُظهر الاهتمام الظاهري فقط، فحسب قول الأخير أنه يعمل على الجمع بين احترام الخصائص الوطنية للسكان العرب من جهة، والرغبة في التقدم الذي حدده الإدماج الفرنسي من جهة أخرى، لكن الأفعال التي جسَّدت تلك الأقوال كانت تخدم المصالح الفرنسية فقط، لأنه لم يكن بالإمكان التوفيق بين المصلحتين إن لم يكن هناك استغلال فئة لأخرى، وهو ما حدث فعلا إذ تعرض السكان المحليون لشتى أنواع الاستغلال والنهب من طرف المعمرين.

ثانيا- السياسة التعليمية:

كانت حالة التعليم في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي مزدهرة، وهذه الوضعية لم ترُق الإدارة الاستعمارية التي اعتبرت ذلك الوضع يحُول دون بسط النفوذ الفرنسي وإدماج الجزائر، ومن ثم عملت كل ما في وسعها لإضعاف اللغة العربية وإزالة المعالم الثقافية للجزائريين تمهيدا لإدماج الشعب الجزائري في المجتمع والحضارة الفرنسية[29]، وهو الأمر الذي سار عليه الإمبراطور لاستكمال مخططه الإدماجي، وما يدل على ذلك ما جاء في حديثه: (يجب أن نعيش مع العرب ونُشكلهم لقوانيننا ونعوِّدهم على هيمنتنا ونُقنعهم بتفوقنا، ليس فقط بسلاحنا ولكن أيضا بمؤسساتنا من خلال ممارسة عدالة متوازنة وسريعة عليهم، وزيادة رفاهيتهم، وتطوير التعليم ومشاعر الأخلاق التي ترفع الكرامة الإنسانية، ستُظهر لهم أن علم فرنسا لم يذهب إلى إفريقيا لاستعبادهم ولكن لجلب فوائد الحضارة، وإذا رأى العرب تلبية احتياجاتهم المادية والمعنوية فسيكون أسهل بكثير إبقاؤهم في الواجب)[30]، ولتحقيق تلك الغاية بُذِلت جهود حثيثة لتطبيق ما جاء في قول الأخير ومن ذلك ضرورة العمل على تلقين التعليم للسكان الأصليين عن طريق المعلمين الفرنسيين والرهبان، ومثال ذلك ما شهدته منطقة سيدي بلعباس سنة 1860 بخصوص التعليم الابتدائي، بحيث ضمَّت مدرسة للبنين البالغ عددهم 200 تلميذ يديرها إخوان العقيدة المسيحية، مدرسة ثانية للبنين عُهِد بها إلى معلم علماني يتبعها 50 تلميذ، ومدرسة للفتيات بها 90 تلميذة وغرفة لجوء

تستقبل 160 طفل، هاتان المدرستان الأخيرتان تتعلم فيها الفتيات الصغيرات من سن 15 عاما فما فوق التطريز بجميع أنواعه ويتم توجيهها من قبل راهبات ثالوثيات، من جهته أيضا حظي التعليم الابتدائي باهتمام خاص من طرف إدارة البلدية، إذ كانت هناك لجنة مكلفة بزيارة المدارس من أجل مراقبة سلوك وتقدم التلاميذ بها[31]، إلى جانب ذلك يمكن الإشارة لتعداد الطلاب الجزائريين إبان هذه الفترة، فقد بلغ سنة 1861 حوالي 150 طالب من بينهم 81 من الطلاب المقيمين يحضرون دروس في الثانوية الإمبراطورية العربية الفرنسية في الجزائر العاصمة، إضافة ل 136 طالب في التعليم العالي الإسلامي، موزعين في كل من الجزائر العاصمة، تلمسان وقسنطينة، فضلا عن 30 شخص يحضرون دورات عامة في اللغة العربية يدرّسها المستشرقون الفرنسيون، وبجانب ذلك يوجد 26449 يتعلمون اللغة العربية في القبائل، و327 يتعلمون الفرنسية والعربية في آن واحد ويوازيها ذلك في القبائل[32].

وحري بنا التطرق إلى ما قام به نابليون أيضا خلال سنة 1864 من أعمال من أجل توسيع نطاق التعليم الفرنسي، ومن ذلك اهتمامه الواضح بتحسين أداء المدارس العربية الفرنسية، ومن صور هذا النشاط أيضا تأسيسه لمدرسة المعلمين بالجزائر التي بلغت ميزانيتها 55000 فرنك سنة 1865[33]، مع العلم أن تاريخ هذه المدرسة يرجع إلى أمر الأخير بتأسيسها منذ سنة 1863 غير أنها لم تؤسس رسميا إلا سنة 1865 في الجزائر العاصمة وكانت تضم الأوروبيين والجزائريين، هدفت لتكوين 20 مدرس أوروبي و10 مدرسين جزائريين سنويا، وقد كانت اللغة الفرنسية هي الراجحة في برامج هذه المدرسة[34]، وعلى العموم فقد وصل عدد المدارس العربية الفرنسية سنة 1870 إلى 36 مدرسة بالجزائر كلها منها 31 مدرسة في المنطقة المدنية و5 مدارس في المنطقة العسكرية مع 13000 تلميذ منهم 50 إناث[35]، فهذا الفرق في المدارس بين المنطقة العسكرية والمدنية رغم تواجد الجزائريين بالمنطقة الأولى أكثر من الثانية يبين أن سلطات الاحتلال اهتمت بتعليم الأوروبيين دون الجزائريين الذين وظفت تعليمهم فقط في إطار ما يخدم مصالحها.

ولعل من المناسب الإشارة أيضا إلى أن ما يخص المعاهد المنشأة كانت عربية الشكل وفرنسية المضمون، بحيث ركزت السلطات الفرنسية في معاهدها على الجانب الفرنسي أكثر من العربي بشأن البرامج التعليمية، وفيما يتعلق بالإحصاءات لعدد التلاميذ يتبين بوضوح الطابع الفرنسي لهذه المعاهد بالرغم من أنها تأسست لتعليم الجزائريين[36]، وكان الوضع في معهد قسنطينة أفضل عند افتتاحه، غير أن الأمور تطورت منذ سنة 1867 لصالح الفرنسيين، ففي سنة 1868 كان عدد التلاميذ 165 منهم 115 جزائريا و41 أوروبيا، أما في سنة 1869 فكان عدد التلاميذ 187 منهم 123 جزائريا و64 أوروبيا، وفي سنة 1870 كان عدد التلاميذ 205 منهم 116 جزائريا و189 أوروبيا، لكن هذه المعاهد لم تستطع الاستمرار بسبب المعارضة الشديدة للأوروبيين[37].

ثالثا- السياسة الدينية:

كان الإمبراطور نابليون الثالث على علم بالتأثير الكبير الذي يمارسه الدين الإسلامي في تنظيم شؤون الجزائريين، لذلك انتهج سياسة من سبقه منذ بداية الاحتلال إذ استمر في عملية ضرب كل ما يمس عقيدة السكان المحليين، وهذا ما أشار له بأن التأثير الذي يمثله الدين كان يمكن مكافحته بنجاح لو تم منح العرب كل الرضا المادي والمعنوي الذي كان من الممكن منحهم إياه [38]، وهو ذات الموقف الذي أشار له (Un ancien Curé de Laghouat) الذي أكد على ضرورة تذويب وإدماج السكان الأصليين وأن الحكمة تنصح بتوظيف الكهنة لأن العربي (يحترمهم ويستمع إليهم كما أنه يحبهم)[39]، وبناء على ذلك فقد تم توظيف الكهنة في عملية الدمج من خلال ما قام به الكاردينال لافيجري الذي خلف الأسقف بافي على الأسقفية بالجزائر أواخر سنة 1866، وكان هذا باقتراح من الجنرال ماكمهون على نابليون الثالث، ولم يُخف لافيجري نواياه التبشيرية منذ الوهلة الأولى من التعيين، ويظهر ذلك في مكاتبته لوزير الشؤون الدينية بعد قرار التعيين، إذ يقول: (...إني الوحيد الذي أبديت اهتماما بنشر المسيحية وسط العرب، وقد كانت ولا زالت لي علاقة طيبة مع مسيحيي المشرق العربي، وهؤلاء يجب استدعاؤهم إلى الجزائر)[40]، وكان يهدف من وراء ذلك إلى خدمة التبشير ولتعزيز المكاسب الفرنسية بالجزائر، كما عبرت عن ذلك رسالته الموجهة إلى رهبان الجزائر يوم 5 ماي 1867 إذ قال: (سآتيكم إخواني في ساعة مشهورة لتاريخ إفريقيا المسيحية... إن الكنيسة وفرنسا متحدتان على إحياء الماضي)[41]، وعليه فالتبشير الذي يريده الأخير هو ذلك الذي يعمل على الإدماج عن طريق التبشير وليس الإدماج الذي يتم عن طريق القوة، وقد كان القرآن

والإسلام في نظره أشد عدو للمسيحية، وأن واجبه يفرض عليه محاربتهما.

من جهة أخرى دعا الأخير إلى ضرورة الاهتمام بالمرأة لذلك أنشأ في سبتمبر 1869 فرقة الأخوات البيض التي حملها مسؤولية التبشير في الوسط النسائي عن طريق التطبيب والتعليم والخدمات الخيرية[42]، من زاوية أخرى كان للمكاتب العربية دور كبير في منح الدعم للأعمال التي تقوم بها الراهبات بزيارتهم لمرضى القبائل[43] واللاتي استغلين الأوضاع المزرية للجزائريين لتزيين صورة فرنسا لهم، بدعوى أنها جاءت لنشر الحضارة وتقديم المساعدة، وهذا يبرهن بشكل جلي أن الكهنة والرهبان كانوا وسيلة ضرورية في خدمة المخططات الاستعمارية.

المحور الرابع: الدمج الاقتصادي:

عملت الإدارة الاستعمارية على إلحاق الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي وهذا ما جسدته قوانين 1851 و1867 التي كرست مبدأ الإدماج الجمركي بين المستعمرة والمتروبول والذي من خلاله يتم تصدير منتجات الجزائر الطبيعية أو المصنعة إلى فرنسا معفاة من الرسوم الجمركية[44] سواء في ميدان الزراعة أو الصناعة أو التجارة، وبناء عليه عرف القطاع الزراعي صورة واضحة لاستغلال الأوروبيين لمختلف موارد الجزائريين الطبيعية لزيادة ثرواتهم ورفاهيتهم؛ ففي سنة 1862 كان هناك 204.877 أوروبيا يزرعون 167.171 هكتار من الحبوب، أما السكان الأصليون البالغ عددهم 2.761.848 فيزرعون 1.912.441 هكتار[45]، كما كان عدد أشجار الفاكهة المسجلة في تعداد سنة 1864 يقدر ب 8.387.457 شجرة منها 2.274.535 للأوروبيين و6.112.922 للجزائريين[46]، فعلى الرغم من العدد القليل للأوروبيين مقارنة بالسكان الأصليين إلا أن إنتاجهم يعتبر مرتفعا، وذلك يرجع إلى توفر مختلف الشروط الضرورية للزراعة التي يمتلكها الأوروبي من وسائل زراعية، أرض خصبة، توفر المياه، على عكس السكان المحليين التي كانت لديهم وسائل وأدوات تقليدية لا تفي بكل الاحتياجات.

إلى جانب ذلك تجدر الإشارة إلى أن الاستعمار كان يحرم السكان الأصليين من 175.000 هكتار قابلة للاستخدام سنة 1865 وذلك راجع للانعكاسات السلبية لقانون 1863، وما يجدر توضيحه حول ما جاء به القانون السالف الذكر ما تقدمه الإحصاءات التي وردت في رسالة الإمبراطور إلى دوق مالاكوف بتاريخ 3 فيفري 1863 والذي يقسم بموجبها المجال الزراعي للتل الجزائري مع العلم أن منطقة التل وهي الجزء القابل للزراعة من الجزائر يتكون من 14 مليون هكتار[47]؛ الغابات والتي تضم 1.800.00 هكتار، أما ما يتعلق بالتربة القابلة للزراعة فتنقسم إلى؛ ما يخص الدولة 890.000 هكتار، وما يخص المستوطنين 420.000 هكتار، وما يتعلق بالأهالي 2.000.000 هكتار، أما ما يتعلق بالأراضي غير المزروعة والتي تضم الأهوار والبحيرات والأنهار والمروج فتقدر بمساحة 8.890.000 هكتار، وبحسب هذه الأرقام فإن ثلثي التل الجزائري غير مزروع[48]، وعليه يتبين أن قانون الاستشارة المشيخية لسنة 1863 كان غير عادل وأيضا غير مكترث بحقوق الجزائريين في أرضهم.

أما ما يتعلق بالمحاصيل الصناعية فقد كانت أوضاع المستوطنين جيدة بعكس السكان الأصليين، وهذا ما كانت عليه زراعة التبغ في الجزائر إلى غاية سنة 1860 إذ اعتُبرت مصدر أرباح كبيرة للمزارعين الأوروبيين، وهذا ما عبر عنه أحد المسؤولين عن مسألة التبغ في الجزائر وذلك من قبل المفتش الخاص على رأس هذه الخدمة، والذي أكد أن هذه العملية لقيت ازدهار كبير خاصة فيما يتعلق بالأرباح المستمدة منها[49]، وبجانب التبغ توجد منتجات أخرى فمنطقة وهران مثلا تقوم بتصدير كميات هامة من الصوف والقطن لإنجلترا[50]، إذ عرفت زراعة القطن بهذه المنطقة تزايدا ملحوظا بحيث بلغت ذروتها سنة 1866 بعائد يبلغ 8 إلى 9000 قنطار[51].

من جانب آخر كان قطاع الصناعة مثله مثل قطاع الزراعة يخدم المستوطنين فقط دون الجزائريين، وهذا ما أكده (Pélissier) بتاريخ 26 نوفمبر 1860 بأنه لكي يتم التوفيق بين مصالح السكان الأصليين مع المصالح الفرنسية يجب أن يكون كل ما يتعلق بالصناعة والتجارة أن يخدم المصالح الفرنسية فقط[52]، في هذا السياق أيضا تم التأكيد على ضرورة تقديم عادات جديدة للسكان الأصليين، كذلك أسلوب حياة جديدة ينسجم أكثر مع حياة الفرنسيين، وهذا سيفتح منافذ أكثر أهمية في مجال الصناعة الفرنسية بوجود عدد كبير من المستهلكين[53]، وهو نفس التوجه الذي دعا له الإمبراطور، الذي رأى ضرورة التوفيق بين المستوطنين والعرب بإحضار أحدهما للآخر كما نصت عليه رسالته في 6 فيفري 1863 (إذ يجب على الأوروبيين أن يعملوا كمرشدين للأهالي، ولتعليمهم

بيع أو تحويل المنتجات وجمع رأس المال، وتوسيع التجارة واستغلال الغابات والمناجم)[54]. لكن الواقع أثبت أنه كان يتم استغلال السكان المحليين بشتى الطرق لصالح الأوروبيين.

وفيما يخص قطاع التجارة فقد كان نابليون الثالث منذ البداية يهدف إلى تطوير المصالح التجارية الفرنسية، وهذا ما أكده في حديثه: (المستعمرة التي أصبحت مزدهرة من خلال تطوير ثرواتها الإقليمية، من شأنها أن تخلق حركة تجارية مناسبة بشكل بارز للمتروبول)[55]، وعلى أساس ذلك بُذلت جهود حثيثة في هذا الجانب من أجل تطوير الاستعمار التجاري، ومن ذلك المعاهدة التجارية التي تم إبرامها بتاريخ 26 نوفمبر 1862 مع التوارق بهدف فتح الطريق الرئيسي للمنتجات الفرنسية إلى أسواق إفريقيا الوسطى، وعليه فالقانون الذي يكلف شركة قوية بالمساهمة برأس مال كبير في استغلال الموارد الطبيعية للبلاد هي علامات بارزة تدل على جهود جديدة تريد الحكومة الفرنسية دعمها[56].

من زاوية أخرى يمكن الإشارة لما تعرض له الجزائريون من استغلال كبير لمواردهم وثرواتهم خاصة بسبب ما انجر عن قانون 1863؛ ومن ذلك الحصاد السيء إضافة للربا والتكاليف القانونية التي أثقلت كاهلهم، وبسبب فرض ضرائب مجحفة ضدهم كضريبة اللزمة على أشجار النخيل في منطقة بوسعادة مثلا بموجب مرسوم 3 جوان 1863، فضلا عن ضريبة اللزمة الخاصة برؤوس الماشية والتي كانت منطقة القبائل ملزمة بها[57]، وبخصوص مسألة الضرائب يقول الرئيس الأول (Vaulx) مستشار بمحكمة النقض في خطاب ألقاه: (لن يتم ترسيخ سيطرتنا بشكل عميق في المستعمرة حتى اليوم الذي تقع فيه الضريبة على أسس عادلة ويتم الاعتراف بها على هذا النحو من قبل السكان الأصليين أنفسهم)[58].

ولعل من المناسب أيضا التنويه لشكل الحركة الاستيطانية في عهد الإمبراطور، فحسب ما أشار له أجيرون بأن سياسة الأخير أوقفت توسع الاستيطان الريفي الذي فُرض عليه حد أقصى للتوسع، لكن ما جاء برسالة الأخير يبين عكس ذلك بقوله: (سيسمح الأمن المتزايد للأوروبيين للقيام بعملهم دون خوف، لذا فإن تهدئة العرب هو الأساس الجوهري للاستعمار، وأن البحث عن وسيلة للحصول عليه هو لصالح المصالح الأوروبية)[59]، ومن أجل تطبيق أقوال الأخير اتخذت إجراءات واسعة النطاق في سبيل ذلك، إذ أنشأت الإدارة الفرنسية 11 قرية من عام 1861 إلى عام 1864[60]، إلى جانب ذلك تم صدور القرار الإمبراطوري بتاريخ 31 ديسمبر 1864 ليدعم الإجراءات التي تخدم الاستيطان، بحيث نص على أنه يجب تخصيص الأراضي التابعة للدولة والتي تبلغ مساحتها 900.000 هكتار ووضعها تحت تصرف الاستعمار، وقد قام بهذه العملية مفوض الحكومة باروش بهدف توسيع مجال الاستعمار[61]، من جهة أخرى قام الإمبراطور باقتراح تخصيص 100 مليون فرنك للتطوير الاقتصادي وزعها توزيعا لا يخدم سوى مصالح المستوطنين الأوروبيين، ولم يخصص أي مبلغ للجزائريين، كما خصص معظم مناطق التل للتوطين الاستعماري[62].

خاتمة:

بناء على ما تم عرضه من معطيات في هذه الدراسة التي تناولت سياسة الإدماج الفرنسية للإمبراطور نابليون الثالث في الجزائر نخلص إلى ما يلي:

قامت سياسة الإدماج التي جاء بها الإمبراطور على مبدأ إخضاع واستغلال الجزائريين على مختلف المستويات دون غيرهم من المستوطنين.

كانت سياسة الإدماج الفرنسية التي تبناها الأخير صورة عن من سبقه في بعض الجوانب ويتضح ذلك في سياسته التعليمية المبنية على منهج تجهيل الجزائريين أو سياسته الدينية التي تعتبر استمرارا لتجذر النزعة الصليبية للقضاء على الدين الإسلامي والتي سلكتها سلطات الاحتلال منذ مجيئها للجزائر محتلة مستعمرة.

تميزت السياسة التي سلكها نابليون الثالث في الجزائر عن غيرها بأنها جاءت بقوانين وإجراءات جديدة لم تُطبق من قبل؛ ومن ذلك ما جاء به قانون الاستشارة المشيخية لسنة 1863 الذي يهدف للقضاء على البنية الاجتماعية التقليدية للقبيلة، أو ما جاء به قانون 14 جويلية 1865 الذي يقضي بالتخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية للحصول على حقوق المواطن الفرنسي.

كان للسياسة السالفة الذكر هدف واحد وهو خدمة مصالح فرنسا أولا ثم الأوروبيين ثانيا إذ لم تأخذ بحسبانها احتياجات ومتطلبات واهتمامات الجزائريين الذين تعرضوا بموجبها لمختلف أنواع الاستغلال.

بناء على ما تقدم من نتائج يمكن تقديم المقترحات التالية:

وجوب أن تحظى هذه المواضيع بمزيد من البحث والدراسة من طرف أقلام جزائرية، خاصة وأن معظم الدراسات التي تناولت السياسة الفرنسية في الجزائر قد كُتبت بأقلام فرنسية.

ضرورة الإفادة من الماضي لبناء الحاضر من خلال أخذ العبرة من التجارب السابقة في وقتنا الراهن كالأخذ بعين الاعتبار شكل العلاقة بين الجزائر وفرنسا اليوم،

التوعية بمختلف الوسائل المتاحة من أجل إبقاء التاريخ الوطني حيا في قلوب وعقول الأجيال الحالية واللاحقة وذلك بالتعرض لمختلف المراحل التي مرت بها الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية الفرنسية.

قائمة المراجع:

- **الكتب:** 1- أجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، الإصدار 1، منشورات عويدات، بيروت، 1982.

2- بقطاش خديجة: الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، منشورات دحلب، الجزائر، 1977.

3- بوعزيز يحي: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

4- حلوش عبد القادر: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.

5- مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

6- ولد النبية كريم: تاريخ الإدارة الاستعمارية المحلية في الجزائر 1830-1954 من خلال الوثائق الأرشيفية، مؤسسة كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019.

7- Abi-Mershed Osama W: Apostles of modernity Saint-Simonians and the civilizing mission in Algeria, library of congress cataloging-in-publication data, United States of America, 2010.

8- Ageron Charles-Robert: De l'Algérie française à lAlgérie algérienne, éditeur bouchène, Paris, 2005.

9- Charpentier Léon : Précis de législation Algérienne et Tunisienne, imprimeur libraire de l'académie, Alger, 1899.

10- Girault Arthur : Principes de la colonisation et de législation coloniale, 3° partie, AFR/Nord-Algérie, 5 éd, Paris, 1927.

11- Kateb kamel : Européens-indigènes et juifs en Algérie (1830-1962), édition de l'institut national détudes démographiques, Paris, 2001.

12- L'Empereur Napoléon III : Lettre sur la politique de la France en Algérie, imprimerie impérial, Paris, 1865.

13- Lunel Eugène : La question algérienne-les arabes-l'armée-les colons, éditeur militaire, Paris, 1869.

14- Passols Antoine-Vincent : L'Algérie et l'assimilation des indigènes musulmans : étude sur l'utilisation des ressources militaires de l'Algérie, éditeur militaire, Paris, 1903.

15- Piquet Victor : La colonisation française dans l'Afrique du nord Algérie-Tunisie-Maroc, libraire Armand colin, Paris, 1914.

16- Teissier Octave : Napoléon III en Algérie, challamel ainé libraire, Paris, 1865.

17- Un ancien Curé de Laghouat : De l'assimilation des Arabes suivi d'une étude sur les Touareg, challamel ainé-libraire éditeur, Paris, 1866.

18- Urbain Ismayl : L'Algérie Française : indigènes et immigrants, chez challamel ainé, libraire éditeur, Paris, 1862.

19- Vignon Louis : La France en Algérie, librairie hachette et c, Paris, 1893.

20- Wahl Maurice : L'Algérie, librairie germer baillière et c, Paris, 1882.

21- Warnier Auguste : L'Algérie devant l'Empereur pour faire suite a l'Algérie devant le sénat, challamel ainé-libraire éditeur, Paris, 1865.

22- Warnier Auguste : L'Algérie devant le sénat, imprimerie de Dubuisson, Paris, 1863.

23- Warnier Auguste : L'Algérie devant l'opinion publique pour faire suite a l'Algérie devant le sénat-indigènes et immigrants examen rétrospectif, imprimerie molot, Alger, 1864.

24- Warnier Auguste-Jules Duval : Bureaux Arabes et colons-réponse au constitutionnel pour faire suite aux lettres à M. Rouher, challamel ainé-libraire éditeur, Paris, 1869.

- **المقالات:** 1- إبرير حمودي: الهوية الوطنية الجزائرية في السياسة الاستعمارية الفرنسية في عهد نابليون الثالث 1852-1870، مجلة المقدمة للدراسات الانسانية والاجتماعية، مج 6، ع 1، 2021.

2- لونيسي ابراهيم: الفكرة الاندماجية في الجزائر 1830-1945 بين الطرح الفرنسي والموقف الجزائري، مجلة الرؤية/ المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد الثالث، 1997.

3- Comte A-Villetard de Prunières : Notice sur Sidi-Bel-Abbès (province d'Oran), in Revue Algérienne et coloniale-Ministère de l'Algérie et des colonies, Tome 3, juillet a décembre 1860.

4- Emerit Marcel : Les méthodes coloniales de la France sous le second empire, in Revue Africaine, volume 87, n° 87, année 1943.

5- Gazzette de l'Algérie, (A1, N1), le 11 juillet 1884.
6- Tinthoin Robert : L'Oranie agricole en 1868, in Revue Africaine, volume 83, n° 83, année 1939.

- **الاطروحات:** 1- بلجة (عبد القادر): مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1907-1945، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2015-2016.

2- Riols de Fonclare F: Les diverses politiques coloniales et leurs applications pratiques a l'Algérie, Thèse pour le Doctorat, Faculté de Droit Université de Toulouse, 1919.

. الهوامش: [1]

[1]Warnier Auguste : L'Algérie devant l'Empereur pour faire suite a l'Algérie devant le sénat, challamel ainé, libraire-éditeur, Paris, 1865, pp 75, 76.

[2]لونيسي ابراهيم: الفكرة الاندماجية في الجزائر 1830-1945 بين الطرح الفرنسي والموقف الجزائري، مجلة الرؤية/ المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد الثالث، 1997، ص 115.

[3] Gazzette de l'Algérie, (A1, N1), le 11 juillet 1884.

[4]Teissier Octave : Napoléon III en Algérie, challamel ainé libraire, Paris, 1865, p 18.

[5]Abi-Mershed Osama W: Apostles of modernity Saint-Simonians and the civilizing mission in Algeria, Library of Congress cataloging-in-publication data, United States of America, 2010, p 87.

[6]Emerit Marcel : Les méthodes coloniales de la France sous le second empire, in Revue Africaine, volume 87, n° 87, année 1943, p 211.

[7]Riols de Fonclare F : Les diverses politiques coloniales et leurs applications pratiques a l'Algérie, Thèse pour le Doctorat, Faculté de Droit Université de Toulouse, 1919, p 202.

[8]حلوش عبد القادر: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص 64.

[9]Girault Arthur : Principes de la colonisation et de législation coloniale, 3°partie, AFR/ Nord-Algérie, 5°éd, Paris, 1927, p 275.

[10]Gazzette de l'Algérie, (A1, N1), le 11 juillet 1884.

[11]بلجة (عبد القادر): مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1907-1945، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2015-2016، ص 11.

[12]Passols Antoine-Vincent : L'Algérie et l'assimilation des indigènes musulmans : étude sur l'utilisation des ressources militaires de l'Algérie, éditeur militaire, Paris, 1903, p 36.

[13]لونيسي ابراهيم: الفكرة الاندماجية في الجزائر 1830-1945 بين الطرح الفرنسي والموقف الجزائري، مرجع سابق، ص 138.

[14]Lunel Eugène : La question algérienne -les arabes- l'armée- les colons, Editeur militaire, Paris, 1869, pp 95, 96.

[15]Passols Antoine-Vincent : L'Algérie et l'assimilation des indigènes musulmans : étude sur l'utilisation des ressources militaires de l'Algérie, op-cit, pp 36, 37.

[16]Urbain Ismayl : L'Algérir française : indigènes et immigrants, chez challamel ainé, libraire-éditeur, Paris, 1862, p 33.

[17]Ageron Charles-Robert : De l'Algérie française à l'Algérie algérienne, édition Bouchène, Paris, 2005, p 146.

[18]Ageron Charles-Robert : De l'Algérie française à l'Algérie algérienne, op-cit, p 142.

[19]إبرير حمودي: الهوية الوطنية الجزائرية في السياسة الاستعمارية الفرنسية في عهد نابليون الثالث 1852-1870، مجلة المقدمة للدراسات الانسانية والاجتماعية، مج 6، ع 1، 2021، ص 67.

[20]Piquet Victor : La colonisation française dans l'Afrique du nord Algérie-Tunisie-Maroc, librairie Armand colin, Paris, 1914, pp 167, 168.

[21]Kateb Kamel : Européens-indigènes et juifs en Algérie (1830-1962), édition de l'institut national d'études démographiques, Paris, 2001, p 77.

[22]ولد النبية كريم: تاريخ الإدارة الاستعمارية المحلية في الجزائر 1830-1954 من خلال الوثائق الأرشيفية، مؤسسة كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص ص 69-71.

[23]Ageron Charles-Robert : op-cit, p 116.

[24]Kateb Kamel : Européens-indigènes et juifs en Algérie (1830-1962), op-cit, p 78.

[25]L'Empereur Napoléon III : Lettre sur la politique de la France en Algérie, imprimerie impérial, Paris, 1865, p 15.

[26]Vignon Louis : La France en Algérie, librairie hachette et c, Paris, 1893, p 339.

[27]Riols de Fonclare F : Les diverses politiques coloniales et leurs applications pratiques a l'Algérie, op-cit, p 241.

[28]Vignon Louis : La France en Algérie, op-cit, pp 339, 340.

[29]مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 113.

[30]L'Empereur Napoléon III : Lettre sur la politique de la France en Algérie, op-cit, p 10.

[31]Comte A- Villetard de Prunières : Notice sur Sidi-Bel-Abbès (province d'Oran), in Revue Algérienne et coloniale-Ministère de l'Algérie et des colonies, Tome 3, juillet a décembre 1860, p 230.

[32]Warnier Auguste : L'Algérie devant le sénat, imprimerie de Dubuisson, Paris, 1863, p 59.

[33]Abi-Mershed Osama W: Apostles of modernity Saint-Simonians and the civilizing mission in Algeria, op-cit, pp 131-188.

[34]حلوش عبد القادر: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، مرجع سابق، ص 61.

[35]نفسه، ص 52.

[36]نفسه، ص 58.

[37]نفسه، ص 58.

[38]L'Empereur Napoléon III : op-cit, pp 11, 12.

[39]Un ancien Curé de Laghouat : De l'assimilation des Arabes suivi d'une étude sur les Touareg, challamel ainé-libraire éditeur, Paris, 1866, p 145.

[40]بقطاش خديجة: الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، منشورات دحلب، الجزائر، 1977، ص 111.

[41]بقطاش خديجة: الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، مرجع سابق، ص 111.

[42]نفسه، ص ص 111، 112.

[43]Un ancien Curé de Laghouat: De l'assimilation des Arabes suivi d'une étude sur les Touareg, op-cit, p 44.

[44]Wahl Maurice : L'Algérie, librairie germer baillière et c, Paris, 1882, p 313.

[45]Warnier Auguste : L'Algérie devant l'opinion publique pour faire suite a l'Algérie devant le sénat-indigènes et immigrants examen rétrospectif, imprimerie molot, Alger, 1864, p 6.

[46]Teissier Octave : Napoléon III en Algérie, op-cit, p 260.

[47]Warnier Auguste : L'Algérie devant l'Empereur pour faire suite a l'Algérie devant le sénat, op-cit, pp 110-112.

[48]Ibid, p 112.

[49]Comte A- Villetard de Prunières : Notice sur Sidi-Bel-Abbès (province d'Oran), op-cit, p 66.

[50]Tinthoin Robert : L'Oranie agricole en 1868, in Revue Africaine, volume 83, n° 83, année 1939, p 400.

[51]Wahl Maurice : L'Algérie, op-cit, p 286.

[52] Ageron Charles-Robert : op-cit, p 109.

[53]Un ancien Curé de Laghouat: op-cit, p 152.

[54]L'Empereur Napoléon III : op-cit, p 8.

[55]Ibid, p 85.

[56]Warnier Auguste: op-cit, pp 31, 32.

[57]Charpentier Léon : Précis de législation Algérienne et Tunisienne, imprimeur libraire de l'académie, Alger, 1899, P 430

[58]Warnier Auguste : op-cit, p 24.

[59]L'Empereur Napoléon III : op-cit, p 10.

[60]أجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، الإصدار 1، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص 66.

[61]Warnier August- Jules Duval : Bureaux Arabes et colons- réponse au constitutionnel pour faire suite aux lettres à M. Rouher, challamel ainé- libraire-éditeur, Paris, 1869, p 43.

[62]بوعزيز يحي: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 21.